جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة السادسة عشرة

٢ . مجلس الأعيان يطعن في دستورية مجلس النواب :

جوبه إجراء الحكومة بحل البرلمان ، وإجراء انتخابات جديدة ، بنقد شديد وجهه مجلس الأعيان في رده على خطاب العرش ، واعتبر الحل مخالفاً للدستور ، وفند ادعاء الحكومة بأنها إنما أرادت من حل المجلس ، وإجراء انتخابات جديدة ،أن يكون استفتاءً للشعب ، وقالت إن هذا الادعاء عارٍ عن الصحة ، إذ ليس في برنامج الحكومة من جديد يستوجب الاستفتاء ، ولكن الحكومة أرادت المجيء بمجلس يضمن لها الأكثرية فيه .

وعندما بلغ أسماع الشعب ما جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش، انهالت برقيات التأييد لهذا الرد ، ومستنكرة إجراءات الحكومة غير القانونية .

كما دعا عدد من الشخصيات السياسية المعارضة إلى إقامة حفل تكريمي للأعيان الذين وقفوا ضد إجراء الحكومة . ورغم محاولات الأجهزة القمعية للحكومة منع إقامة الحفل إلا أن القائمين به تحدوا الحكومة وأقاموه ،وقامت الحكومة على أثر ذلك باعتقال عدد من المحامين والشخصيات السياسية المشاركة في إقامة الحفل ، وقد دفع إجراء الحكومة هذا إلى إرسال برقيات الاحتجاج على تصرفات الحكومة إلى الملك غازي . كما أحتج لدى الملك عدد من الوزراء السابقين الذين منعتهم الشرطة من دخول قاعة الحفل على تصرفات الحكومة .

٣ . الحكومة الأيوبية تؤلف لها حزباً سياسياً :

جرياً على عادة كل الحكومات السابقة في تأليف أحزاب موسمية لها عند استيزارها لجأت حكومة الأيوبي إلى تأليف حزب لها دعته [حزب الوحدة الوطنية] بدعوى توحيد الأمة !! ووحدة الصفوف !!، وما إلى ذلك من المبررات البعيدة عن الحقيقة والواقع .

لم يلقَ ذلك الحزب أي تجاوب شعبي ، بل أقتصر على عدد من النواب الحكوميين والوزراء دون الاستناد إلى أي قاعدة شعبية ، ولذلك فقد جرى تسميته بالحزب الموسمي الذي لا يلبث أن يضمحل ويزول حال مغادرة الوزارة الحكم .

اشتدت المعارضة ضد الحكومة من قبل عدد من الشخصيات السياسية ، وبعض رؤساء العشائر الذين استبعدتهم الحكومة من مجلس النواب ، وتداعوا إلى عقد اجتماع لقادة المعارضة في دار السيد حكمت سليمان ، وقد حضر الاجتماع كل من رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي والعديد من رؤساء العشائر الذين كونوا حلفاً معارضاً للحكومة ، وقد جرى انتخاب ياسين الهاشمي زعيماً لهم، ووضعوا لهم ميثاقاً تضمن الإخلاص للملك ، والمحافظة على الدستور، وحل المنازعات بين العشائر دون الرجوع إلى الحكومة ، وعدم جواز الاشتراك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف .

مؤتمر للمعارضة في النجف :

أرادت المعارضة التي شكلت لها حلفاً في اجتماع الصليخ الحصول على دعم رجال الدين ، فدعت إلى عقد مؤتمر لها في النجف ، في ٢٢ آذار ١٩٣٥ ، بدار الشيخ [محمد حسين آل كاشف الغطاء ، وقد حضر المؤتمر عدد كبير من الشخصيات السياسية الوطنية ، ورؤساء العشائر ، والعديد من رجال الدين ، كان أبرزهم بالإضافة إلى السيد كاشف الغطاء ، كل من عبد الواحد سكر وجعفر أبو التمن ومحسن أبو طبيخ وكل من المحامين محمد أمين الجرجفجي وذيبان الغبان ومحمد عبد الحسين وعشرات غيرهم ، وقد بلغ عدد الحاضرين أكثر من ٢٠٠ شخصية سياسية ودينية ورئيس عشيرة .

جرى في المؤتمر بحث السبل الممكنة لإجراء الإصلاحات في البلاد ، وصيانة الدستور من تلاعب الوزارات المتعاقبة على سدة الحكم ، ومعالجة مشاكل الشعب الاقتصادية ، وكُلف المحامون أمين الجرجفجي ومحمد عبد الحسين وذيبان الغبان بوضع ميثاق لتجمع قوى المعارضة المجتمعين في هذا المؤتمر .

كما تم الاتفاق على رفع مذكرة إلى الملك غازي تتضمن مطالب المعارضة ، والتي ورد فيها المطالب التالية :

١. إلغاء التمييز الطائفي ، وتمثيل جميع الطوائف في الإدارة والبرلمان .

٢. تعديل قانون الانتخاب المعمول به على درجتين ، وجعله على درجة واحدة منعاً للتأثيرات الحكومية على المنتخبين الثانويين ، وضماناً لصدقية الانتخابات، ومنع التلاعب فيها .

٣ . إدخال عضو من الطائفة الشيعية في محكمة تمييز العراق ،أسوة ببقية الطوائف الأخرى .

٤ . إطلاق حرية الصحافة ، ورفع كافة القيود المفروضة عليها ، وحصر الأشراف عليها بالقضاء .

٥ . تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية ، والمعروفة بسوء السلوك والسمعة .

٦ . مراعاة التوزيع العادل للخدمات الصحية والثقافية وغيرها على كافة مناطق العراق .

٧ . عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب ، والموظفين ، وأفراد الجيش والشرطة .

٨ . إصلاح نظام إدارة الأوقاف .

٩ . تعديل ، وتعميم لجان تسوية حقوق الأراضي ، والإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي والصناعي .

١٠ . إلغاء ضريبة الأرض ، والماء ، واستبدال ضريبة (الكودة) على المواشي ، بضريبة استهلاك .

١١ . إلغاء القوانين التي تتعارض مع هذه المطالب .

لكنّ عدداً من رؤساء العشائر إنشق عن إجماع المؤتمرين ، ورفضوا التوقيع على المذكرة ، بدعوى أن المذكرة شديدة اللهجة ، وتتضمن مطالب تعجيزية من الحكومة ، وغادروا الاجتماع ، وبعثوا بمذكرة إلى الملك ،وإلى الوزارة أعربوا فيها عن تأييدهم للسلطة .[١]

أدى ذلك المؤتمر، والمذكرة المرفوعة للملك ، إلى تصاعد الصراع بين الحكومة والمعارضة ، وحاولت الحكومة توجيه ضربة للمعارضة ، لكنها خافت من تمرد العشائر، فقد كادت الأمور تفلت من يد الحكومة ، وتقع حرب بين العشائر والحكومة ، وفي نهاية المطاف قدمت الحكومة الأيوبية استقالتها إلى الملك في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ، وقد قبل الملك الاستقالة بعد يومين ، وكلف الملك غازي السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، إلا أن الهاشمي اعتذر عن قبول التكليف بعد أن فرض الملك إشراك جميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي في الحكومة ، واستبعاد رشيد عالي الكيلاني ، ورفض الهاشمي شروط الملك والتي يعتقد أنها شروط السفير البريطاني .[٢]

سادساً :اندلاع ثورة العشائر تكليف المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة :

بعد أن تخلى ياسين الهاشمي عن تأليف الوزارة ،عهد الملك غازي إلى جميل المدفعي بتأليفها،في٤ آذار ١٩٣٥ ، وتم تأليفها في نفس اليوم ، وجاءت على النحو التالي :

١ . جميل المدفعي . رئيساً للوزراء

٢. عبد العزيز القصاب . وزيراً للداخلية .

٣ . يوسف غنيمة . وزيراً للمالية .

٤. توفيق السويدي . وزيراً للعدلية .

٥. نوري السعيد . وزيراً للخارجية .

٦ . رشيد الخوجه . وزيراً للدفاع .

٧ . محمد أمين زكي . وزيراً للاقتصاد .

٨ . عبد الحسين الجلبي . وزيراً للمعارف .

الهوامش

(١) المبادئ والرجال ـ محسن أبو طبيخ ـ ص ٣٥

(٢) نفس المصدر السابق .

المصادر

١.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.

٢.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية(١٠ جزء).

٣.عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث(٣ جزء).

٤.عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية(مجلد ١-٣).

٤.فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.

٥.جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.

٦.فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.

٧.عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨.

٨.فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩.جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠.ستيفن همسلي لونكريكك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠.